العنوان	**المُشْكِلاتُ النَّحْوِيَّةُ فِيْ مُسْنَدِ الإِمَامِ أحْمَد بن حَنْبَل**
الباحث	**عارف عبده سالم الكلدي**
المشرف العلمي	**أ.د عبّـاس علي السُوسُوة**
تخصص	**لغة عربية**
الكلية	**التربية عدن**
الجامعة	**جامعة عدن**
البلد	**اليمن**
السنة	**2009م**
الدرجة العلمية	**ماجستير**

ملخص الدراسة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله, وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فإن موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية ما زال يثيرجدلاً واسعاً بين دارسي النحو منذ عصر ابن خروف وابن الضائع.

اختلف النحاة المتأخرون حول موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث, ثم اختلفوا هم أنفسهم, وورث الاختلاف القديم النحاة المعاصرون, وكثر جدالهم, فكثرت الدراسات حول هذا الموضوع ما بين كتب مستقلة وفصول في كتب, أو أبحاث في المجلات, أو رسائل جامعية.

لكن المتأمل في تلك الدراسات يجد قسماً كبيراً منه يكرر بعضه بعضاً, فرأيت أن أنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى تسلط الضوء أكثر على هذا الأمر فتساهم في الوصول إلى نتيجة في قضية قد طال الحديث عنها.

رأيت أن أبعد قليلاً عن الناحية النظرية التي أكثر منها الباحثون لأدرس القضية من ناحية تتبعية استقرائية لما تيسر من الأحاديث المشكلة نحوياً.

وأقصد بالأحاديث المشكلة أمرين: الأول: الأحاديث التي تخالف القاعدة النحوية التي أجمع عليها النحاة أو قال بها جمهورهم. والثاني: ما اختلف في تجويزه النحاة وكان الحديث الشريف من الأدلة المرجحة.

وقد اخترت الأحاديث المشكلة لأن فيها لُبُّ القضية, فالأحاديث التي ليس فيها إشكال لا نزاع حولها سواء قلنا أنه يحتج بها أو يستدل بها, وهذه الأحاديث - ولله الحمد – هي الغالبية العظمى مما وصلنا منها.

أما الأحاديث المشكلة فهي التي سببت الجدال بين النحاة, فمنهم من رأى الاحتجاج بها على تقعيد قواعد جديدة لم يجزها النحاة المتقدمون أو لم يعرفوها, ومنهم من رفض الاستدلال النحوي لأسباب ذكروها أشهرها أن الأحاديث رويت بالمعنى, وأنه قد اشتغل بالرواية العجم ومن لم يحسن الفصحى من العرب. ومنهم من فصل في المسألة فرأى أنه يقبل بعضها, ويرد بعضها بناء على شروط ومعايير وضعوها للقبول والرد.

وهذا الفريق الأخير وضع قاعدة نظرية دون دعمها بتتبع واستقراء, فرأيت أن أسد هذه الثغرة, لتثبيت ذلك المذهب أو نفيه, فكانت – بفضل الله – هذه الدراسة التي أظن أنها تضيف جديداً إلى القضية وأوضحت أن الرأي الثالث هو الصواب ولكن بأدلة مقنعة.

والذين درسوا هذه القضية بمختلف آرائهم أجمعوا على ان كلام رسول الله > حجة في النحو, كيف لا وهو أفصح العرب, لكن اختلافهم فيما وصلنا من كلامه > , هل هو لفظه ومعناه أم معناه فقط؟ وذلك في الأحاديث المقبولة بموازين المحدثين, أما الأحاديث المردودة فالاختلاف في اللفظ والمعنى معاً.

ولما كان حديث الرسول > الذي وصلنا كثيراً جداً, وتحويه كتب كثيرة رأيت أنه لابد من تحديد كتاب بعينه, وكنت أعزم على دراسة مشكل صحيح البخاري لكني عدلت عنه لأني وجدت عنواناً لرسالة دكتوراه [1] يحمل دراسة مشكل البخاري فعدلت عنه على الرغم أني أكاد أجزم أن منهجه يختلف عن منهجي. فقررت أن أدرس مشكل مسند الإمام أحمد لأسباب كثيرة:

منها أن مسند الإمام أحمد أكبر موسوعة حديثية, فهو لا يعادله كتاب آخر في حجمه إلا ما قيل عن مسند بقي بن مخلد الأندلسي, وهو مفقود, ومسند أحمد جمع أكثر مادة الأمهات الست, وزاد عليها.

ومنها أنه من أقدم الكتب المشهورة الواصلة إلينا, وهذا يهمني كثيراً لأن الفترة بينه وبين عصور الاحتجاج قليلة.

ومنها جلالة مؤلفه وورعه الشديد وإمامته في علم الحديث.

ومنها – ولعله أهمها – أني قد وجدت غالب الأحاديث التي ذكرها العكبري والسيوطي موجودة فيه, بل أن السيوطي قد جعل عنوان كتابه في إعرابه مع انه لم يقتصر عليه.

وبعد مضيي في الدراسة, وقطعي شوطاً كبيراً منها وقفت على جزء من رسالة ماجستير للباحث زكريا إبراهيم زكي محمد من جامعة القاهرة يحمل نفس عنوان بحثي غير أنه جعله دراسة تطبيقية " المشكلات النحوية في مسند الإمام أحمد: دراسة تطبيقية"[2]. وصلني منها خمسون صفحة فيها المقدمة والتمهيد والفهرس, وفصل واحد, وبعد اطلاعي عليها حمدت الله عز وجل – وهو المحمود على كل شيء - على أن جهدي لم يذهب سدى, وكان كذلك رأي أستاذي الكريم مشرفي على الرسالة أعلى الله مكانه.

والسبب في ذلك أن منطلقي يختلف عن منطلقه, ومنهجي يختلف عن منهجه, وهدفي يختلف عن هدفه, لذلك فإن النتيجة التي توصلت إليها تختلف عن النتيجة التي أرادها. فدراسته في أصلها لم تهدف إلى الوصول إلى نتيجة في القضية التي كثر حولها الجدل لأنه قد اقتنع أن القضية قد حسمت لصالح الذين يرون الاحتجاج بالحديث النبوي في الدراسات النحوية مطلقاً. فقال في المقدمة: "فإن إجماع الباحثين المحدثين يكاد ينعقد على ضرورة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على قواعد النحو, وذلك بعد أن تهاوت حجج المانعين, وتبددت مخاوف المتشددين, فينبغي فتح باب الاستشهاد بالحديث على فسحة وسعة, مستفيدين من تجربة ابن مالك في النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها أهملت زمناً ليس بالقصير " [3].

وقال فيما يهدف إليه: "...ومحاولة إثبات اتساع لغة الحديث لاستنباط القواعد النحوية الموجودة في التراث النحوي, وبيان أن لغة الحديث النبوي ليست – فقط – تحقق قواعد النحاة, بل تتخطى لغة العرب الشاذة التي ذكروها في أشعارهم, ويستشهدون بها على شذوذ بعض القواعد"[4] ثم قال مبيناً الثمرة من بحثه: " وبهذا أكون قد وفيت البحث حقه في إزاحة الستار عن المشكلات النحوية في أحاديث المسند وكشف غموضها, وإزالة التباسها, وتطويع قواعد النحاة لها لتكون إضافة جديدة إلى الدرس اللغوي " [5]

---

[1] من جامعة القاهرة للباحث عبدالوهاب ربيع محمود .

[2] هذا العنوان غير موجود في الإصدار الأخير لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات , الذي ضم أكثر من تسعين ألف عنوان في مختلف الجامعات العربية , وطريقة معرفتي بالعنوان أني اتصلت بالزميل الدكتور فهمي حسن إلى القاهرة ليبحث لي عن رسالة دكتوراه في مشكلات البخاري , وهي التي أشرت إليها سابقا , فلم يجدها , ووجد هذه الرسالة, وأرسل إلي _ مشكورا _ خمسين صفحة منها , وهو المسموح بتصويره .

[3] المشكلات النحوية في مسند الإمام أحمد دراسة تطبيقية ص 3 .

[4] السابق ص 5 .

[5] السابق ص 9 .

وكان منهجه أن اختار الأحاديث التي رآها مشكلة فوثقها من المسند طبعة أحمد محمد شاكر ثم درسها نحوياً مرجحاً القول الذي يؤيده الحديث, على أنني لم أطلع إلا على فصل واحد من دراسته, لكن الأمر واضح في أنه يسير كما بيّن هو على هذه الطريقة, ولم يتتبع طرق الحديث بل حتى مرتبة الحديث من حيث الصحة والضعف بموازين المحدثين.
أما هذه الدراسة فقد أعادت القضية جذعة, فلم تقتنع بما اقتنع به الباحث زكريا إبراهيم من الاستشهاد المطلق بكل حديث, وهذا الاختلاف في المنطلق, والاختلاف في تحديد الهدف أدى إلى اختلاف في المنهج, واختلاف في الدراسة ومن ثم اختلاف في النتيجة.
الأمر الذي اشتركنا فيه هو استقاء الأحاديث المشكلة, فكلانا اعتمد على كتابي: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري و" عقود الزبرجد" للسيوطي ثم على كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " لابن مالك, ولا أدري هل استقى بعض أحاديثه من "أمالي السهيلي", على أن طريقتي في البحث والتنقيب في المسند عن الطرق قد ساعدتني على الوقوف على أحاديث مشكلة قليلة لم يذكرها أحد من قبل, وكذلك أخذت بعض الأحاديث من كتب أخرى[6].
وكلانا اختار منها ما رآه مشكلاً, لأنه ليس كل ما ورد في الكتب المذكورة مشكلاً, لكن بعد هذا الاتفاق في المورد اختلفنا في تحديد الأحاديث المشكلة أحياناً, واتفقنا أحياناً, فعدد الأحاديث التي اختارها كما قدرتها من الفهرس تزيد بالتأكيد على ثمانين حديثاً بل تتجاوز المئة[7] لأن المسألة الواحدة قد يكون لها أكثر من حديث, وعدد المسائل التي بحثها تسع وسبعون, وعدد الأحاديث التي اخترتها اثنان وثمانون حديثاً تتوزع على ثمان وخمسين مسألة, اتفقنا في إحدى وعشرين منها فقط, ليس منها في الفصل الذي اطلعت عليه إلا أربع مسائل[8]. وتتميز هذه الرسالة بالقسم الأول كاملاً, وبدراسة الأحاديث من ناحية إسنادية, وبمنهج يختلف تماما عن منهجه.
وكان منهجي في الدراسة أني تتبعت الأحاديث المشكلة في الكتب التي اهتمت بإعراب الحديث النبوي الشريف وهي: أمالي السهيلي, وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك, وإعراب الحديث النبوي للعكبري, وعقود الزبرجد في إعراب مسند الإمام أحمد للسيوطي, وبعض كتب النحو التي أكثرت من الاستشهاد بالحديث ككتاب التسهيل لابن مالك, ثم عينت أحاديث مشكلة منها وقع الاختيار عليها للدراسة.
ثم عرضت تلك الأحاديث على مسند الإمام أحمد فحذفت جزءً منها, إما لأنها غير موجودة في المسند وهي القلة, أو لأنها توجد فيه بلفظ آخر غير مشكل, وهي أكثر الأحاديث التي أعرضت عن دراستها.
وبعد ذلك ذكرت الأحاديث التي صفيت لي حديثا حديثاً معتمداً على طبعة الرسالة, لأنها أفضل الطبعات لما فيها من تحقيق دقيق, ومقارنة بين نسخ كثيرة, بعضها لم يطلع عليها من حقق المسند من قبل, واعتنت اعتناء كبيراً بضبط الألفاظ والحركات, والترقيم الذي اعتمدته هو ترقيمهم, على أنني لم استغن عن طبعة أحمد محمد شاكر التي أكملها حمزة الزين.
ثم أتتبع طرق الحديث وألفاظه في المسند نفسه معتمداً على كتب التخريج, وخصوصاً كتاب المسند الجامع لبشار عواد معروف وفريقه,لأنهم جعلوا مسند أحمد من مجال تخريجه بخلاف تحفة الأشراف التي قل الاعتماد عليها لأنها لم تجعل المسند من مجال اهتمامها, ولكني لم استغن عنها, ولم اعتمد على تخريج محققي طبعة الرسالة, ولكني أرجع إليه واستفيد منه خصوصاً عندما لا يوجد الحديث في الكتب التي اعتمدها صاحب المسند الجامع.
ثم بعد ذلك أتتبع الحديث في كتب الحديث الأخرى, وقد اخترت نوعين من الكتب:
الأول: الكتب التي سبقت الإمام أحمد أو عاصرته وأهمها: مسند ابن المبارك (ت181هـ) ومسند الطيالسي (ت204هـ), ومصنف عبدالرزاق (ت211هـ) ومسند الحميدي (ت219هـ) ومسند ابن الجعد(ت230هـ), ومصنف ومسند ابن أبي شيبة(ت 235هـ) ومسند عبد بن حميد(ت 249هـ)

---

[6] مثل كتاب التسهيل لابن مالك .
[7] لا أعلم رقماً محددا لأني لم أطلع إلا على فصل واحد , ولم أطلع على فهرس الأحاديث .
[8] وهي مسائل : الطمطمانية , ووقوع اسم ليس نكرة , ونصب الجزأين بعد "ليت" , ورفع اسم لا النافية للجنس .

ومسند إسحق بن راهوية(ت238هـ) وسنن الدارمي(ت255هـ), لأنها أقرب إلى عصر الاحتجاج.
والثاني: الأمهات الست, وكتب مؤلفيها كالأدب المفرد للبخاري, والسنن الكبرى للنسائي لتفوقها وشهرتها, وخدمة العلماء لها.
ولا أتعداها إلى الكتب المتأخرة إلا حيث أحتاج إليها, وذلك حيث يتفرد الإمام أحمد بحديث عن سائر الكتب السابقة, أو يوجد في كتاب واحد أو كتابين فأشعر أن ذلك لم يكفني.
وحين أذكر النسائي مطلقاً فالمقصود به ما أخرجه في المجتبى (السنن الصغرى), وحين يكون من الكبرى أنص عليها, وكذلك حين أقول: ابن أبي شيبة فهو في المصنف, وحيث أخرجه في المسند أشير إليه.
وأنبه هنا على أن الهدف الذي أسعى إليه غير الهدف الذي يسعى إليه المحدثون, فهدفهم هو الحكم على الحديث من ناحية الصحة والضعف ومن ثم الاستشهاد الشرعي, أما هدفي فهو البحث عن ألفاظ الحديث الواحد بهدف معرفة مرتبة الحديث من ناحية الاستشهاد النحوي, فلا يكفيني أن يكون الحديث صحيحاً بموازين المحدثين, فالحديث الصحيح نفسه – فضلاً عن الضعيف - يخضع للغربلة اللغوية, من خلال جمع طرقه, مع أنه ليس عليه أي غبار من حيث الاستشهاد الشرعي, ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا باعتماد علم الحديث,ولاسيما علم العلل منه, وطريقتي أن أنظرإلى مخرج الحديث, ثم أنظر إلى الرواة عنه واختلافهم في لفظه أو اتفاقهم, فحيث يتفق كل الرواة في لفظه, وكان مخرجه معتمداً في اللغة حكمت على الحديث بأنه مقبول نحوياً, وحين يختلف الرواة عنه في لفظه فيرويه بعضهم مشكلاً وبعضهم غير مشكل بحيث يترجح اللفظ غير المشكل, أو كان مخرج الحديث غير معتمد نحوياً حكمت عليه بأنه مردود نحوياً, ولا يشترط في قبوله أن يتفق على لفظه كل الرواة بل ما رجحته الدراسة.
ثم أتتبع المسألة النحوية التي يدل عليها الحديث في كتب النحو, وأرجح قولاً بناء على المعطيات, ومن أهمها مادلت عليه دراسة طرق الحديث.
ولا شك أني لم أستوعب كل المشكل في مسند الإمام أحمد, ولم يستوعبه كذلك العكبري ولا السيوطي, وليس هدفي الاستيعاب, وإنما هدفي تسليط الضوء على القضية من زاوية غفل عنها الباحثون.
وهنا أجدها فرصة لتوجيه نداء للباحثين أن يتتبعوا المشكل في الأحاديث النبوية في كل كتب الحديث, ويُدرَس كلُّ حديث بمفرده مستفيدين من منهج علم العلل[9] حتى تحصر كل الأحاديث المشكلة, ومرتبة كل حديث من حيث الاستشهاد النحوي.
وقد حرصت على الأمانة العلمية, فلا أنقل قولاً عن أي أحد إلا إذا رجعت إلى مصدره, وما أفادني به أستاذي المشرف فحكمه حكم ما اطلعت عليه, وإذا وجدت القول معزواً إلى أحدٍ في كتاب آخر فلا أعزوه إليه إلا بعد أن أرجع إليه في مصدره الأصلي, وحيث يتعذر علي ذلك وأشعر بأهمية الكلام فإني أنقله عمن نقله مع الإشارة لذلك في الكتاب الفرعي, وفي أحيان نادرة جداً استعين بمن يملك المرجع الأصلي من الثقات.
وقد جاءت الدراسة – بعون الله - في قسمين بعد المقدمة والتمهيد, وقبل الخاتمة والفهارس.
أما المقدمة فهي هذه التي أوشك على نهايتها.
أما التمهيد فقد بينت فيه أهمية علم العلل في معرفة الخطأ اللغوي.
وأما القسم الأول فهو دراسة نظرية مبنية على ما توصلت إليه من نتائج بعد بحث الأحاديث, ويقع في بابين:
خصصت الباب الأول لدراسة الإمام أحمد ومسنده, وفيه ثلاثة فصول:
الفصـــل الأول: الإمام أحمد ولغته.
والفصل الثاني: تعريف بمسند الإمام أحمد

---

[9] ينظر في أهمية علم العلل في تسليط الضوء على هذه القضية التمهيد لهذا البحث .

والفصل الثالث: منهج الإمام أحمد في مسنده.
وخصصت الباب الثاني لدراسة موقف النحاة من الاحتجاج النحوي بالحديث, وفيه ثلاثة فصول:
الفصل الأول: في موقف النحاة المتقدمين.
والفصل الثاني: في موقف النحاة المتأخرين.
والفصل الثالث: في موقف النحاة المعاصرين.
وأما القسم الثاني فقد أوردت فيه الأحاديث المشكلة نحوياً التي اخترتها من المسند, وفيه بابان:
خصصت الباب الأول للأحاديث التي ترجح لي قبولها, وفيه فصلان:
الفصل الأول: الأحاديث التي تضمنتها الجملة الخبرية.[10]
والفصل الثاني: الأحاديث التي تضمنتها الجملة الإنشائية.
وخصصت الباب الثاني للأحاديث التي ترجح لي ردها نحوياً, وفيه فصلان:
الفصل الأول: الأحاديث التي تضمنتها الجملة الخبرية.
والفصل الثاني: الأحاديث التي تضمنتها الجملة الإنشائية.
وقد اعتمدت في تقديم الأحاديث على مراتب أجزاء الجملة, فبدأت بعُمَد الجملة الفعلية, وهي الفعل والفاعل أو نائبه, ثم عمد الجملة الاسمية, وهي المبتدأ والخبر, وما كان أصله إما مبتدأ أوخبراً, ثم ذكرت مكملات الجمل سواء كانت اسمية أم فعلية, وذلك لأن كل جملة سواء كانت خبرية أم إنشائية تتكون من مسند ومسند إليه (عمد), وقيود(فضلات), فقدمت العمد وأخرت القيود.

([10]) وجدت هذا التقسيم الذي اقترحه أستاذي المشرف هو الأنسب, ورجعت إليه بعد أن جربت تقاسيم أخرى.

فهرس المحتويات

المقدمة..... 1
التمهيد.....10
القسم الأول, وفيه بابان
الباب الأول.الإمام أحمد ومسنده..... 19
الفصل الأول الأول: الإمام أحمد ولغته..... 20
الفصل الثاني: تعريف بمسند الإمام أحمد.....25
الفصل الثالث: منهج الإمام أحمد في مسنده..... 35
الباب الثاني:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو.....41
الـفصل الأول: موقف النحاة المتقدمين, وفيه مبحثان.....42
المبحث الأول: حقيقة موقف النحاة المتقدمين..... 43
المبحث الثاني: سبب ندرة الحديث عند النحاة المتقدمين.....48
الفصل الثاني: موقف النحاة المتأخرين وفيه مبحثان..... 62
المبحث الأول: موقف المجوزين..... 63
المبحث الثاني: موقف المفصلين..... 71
الفصل الثالث: موقف النحاة المعاصرين..... 76

القسم الثاني ويشتمل على جملة من أبرز الأحاديث المشكلة نحويا في مسند أحمد وفيه بابان:
الباب الأول: أحاديث الراجح قبولها نحويا وفيه فصلان..... 88
الفصل الأول: أحاديث تضمنتها الجملة الخبرية..... 89
حذف علامة الرفع (النون)..... 90
حذف الفاعل..... 95
الاختلاف بين الضمير ومرجعه بعد "أفعل" التفضيل..... 99
ورود "من" بمعنى " إلى".....102
من خيرذي يمن.....104
دخول "من" لابتداء غاية الزمان..... 108
الفصل الثاني: أحاديث تضمنتها الجملة الإنشائية..... 111
هل "نعم" و"بئس" فعلان أم اسمان؟..... 112
لغة أكلوني البراغيث 116
نصب الجزأين بعد " ليت "..... 118
عدم وجود رابط لجملة الخبر بالمبتدأ.....122
ورود "إن" بمعنى " إذ"..... 126
استخدام "إلى" بمعنى "من"..... 128
لاها الله إذن..... 131
ورود "على" بمعنى "من".....136
الباب الثاني: أحاديث الراجح ردها نحوياً..... 139
الفصل الأول: أحاديث مردودة نحوياً تضمنتها الجملة الخبرية..... 140
تعدية " يدخل"..... 141
حذف حرف العلة من المضارع المتصل بنون التوكيد..... 144

لغة " أكلوني البراغيث"..... 147
نيابة الجارالمجرورعن الفاعل مع وجود المصدر.....154
نصب الخبر..... 158
وقوع اسم الفعل الناقص نكرةً..... 160
حذف اسم "ليس"..... 163
إلحاق نون الوقاية بأفعل التفضيل..... 165
وقوع "إلا" في جواب الشرط..... 168
رفع اسم لا النافية للجنس..... 170
صوغ أفعل التفضيل من الألوان.....172
صوغ "أفعل" التفضيل من الرباعي..... 176
ليس من امبر امصيام في امسفر..... 179
إضافة الصفة المشبهة إلى ظاهر مضاف إلى ضميرها..... 184
موافقة العدد المفرد للمعدود..... 188
استعمال "قط" في الإثبات..... 192
مجيء صاحب الحال نكرة.....196
رفع المستثنى بعد كلام تام موجب..... 199
اختلاف الضمير..... 203
نزع الخافض..... 205
دخول "من" لابتداء غاية الزمان..... 207
جـرّ "بَـلْـهَ"..... 209
رفع "كلا" مضافةً إلى ضميرٍ بعدَ منصوبٍ.....213
زيادة الباء في الصفة..... 215
الفصل الثاني أحاديث مردودة نحوياً تضمنتها الجملة الإنشائية.....217
الأمر بالماضي..... 218
تنبيه: في الحديث شاهد على حذف العاطف.....221
حذف النون من الفعل المضارع المرفوع..... 222
إهمال الجازم..... 223
عطف المنصوب على المجزوم..... 241
إغراء الغائب..... 244
إعمال اسم الفاعل دون الاعتماد على نفي أو استفهام..... 248
رفع خبر كان, ووقوع اسمها نكرة..... 252
رفع اسم "لا" النافية للجنس..... 254
حذف النون من جمع المذكر السالم وهو مرفوع..... 258,257
إقحام الجار والمجرور بين المتضايفين 257, 260
صياغة "افعل الزيادة " من الرباعي.....263
كأني بك..... 264
حذف الفاء من جواب " أما"..... 267
حذف حرف النداء قبل اسم الجنس.....274
نصب اسم الاستفهام بعد الفعل القلبي..... 777
الرفع بعد التحذير..... 279
رفع الحال..... 281
وقوع " أجمعين " حالاً..... 283
وصف النكرة بالمعرفة..... 285

دخول "من" لابتداء غاية الزمان..... 287
الخاتمة 288
فهرس الآيات الشريفة..... 292
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.....295
فهرس الأشعار والأرجاز.....302
قائمة المصادر والمراجع.....307